



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# زيارة وزير الخارجية العراقي إلى واشنطن: ثلاث قضايا ستحدد مخرجاتها

أحمد مطر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## زيارة وزير الخارجية العراقي إلى واشنطن: ثلاث قضايا ستحدد مخرجاتها

أحمد مطر \*

### مقدمة:

من المقرر أن يزور نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي د. فؤاد حسين العاصمة الأمريكية واشنطن في شباط من العام الحالي؛ للمشاركة في أعمال اللجنة التنسيقية العليا لاتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة.

وبوصفها الإطار الناظم للعلاقات بين واشنطن وبغداد ستحتل الاتفاقية الحيز الأكبر من الزيارة التي ستناقش قضايا أخرى ستسهم في تحديد طبيعة العلاقات بين بغداد وواشنطن في المرحلة الراهنة التي تتميز بأثما مرحلة حرجة تستدعي قدراً كبيراً من الواقعية والحذر في انتقاء الخيارات، لا سيّما أنّ العلاقات بين بغداد وواشنطن تتميز بثنائية يشوبها التناقض: التزام واضح وصريح من الجانب الأمريكي، يقابله عدم وضوح في الرؤية من الجانب العراقي، إلى الدرجة التي أصابت دوائر صنع القرار الأمريكي بالحيرة إزاء السلوك السياسي الخارجي العراقي في عديد من القضايا، التي تبدأ من تجنّب البحث في اتفاقية الإطار الإستراتيجي، ولا تنتهي عند الامتناع عن التصويت في 2/3/2022، على القرار الأممي الذي أدان الغزو الروسي لأوكرانيا، ممّا فسّرت واشنطن على أنّه تصويت لصالح موسكو، لا سيّما أنّه في اليوم نفسه الذي صوّت على القرار الأممي قام أشخاص مجهولين بتعليق (بوستر) يحمل صورة الرئيس الروسي في منطقة الجادرية في العاصمة بغداد مكتوباً عليها باللغة الإنكليزية (نحن ندعم روسيا)، وقامت السفارة الروسية في بغداد بنشرها بتغريدة على موقعها على تطبيق تويتر، في اليوم نفسه(1)، قبل أن تقوم القوات الأمنية العراقية بإزالتها.

إلا أنّ واشنطن لن تنتظر إلى ما لا نهاية، لا سيّما في ظل الاستقطاب الدولي الذي أفرزته الحرب في أوكرانيا، التي أصبحت حرباً شاملة بكل ما تحتويه الكلمة من معاني، وإن كانت بالنيابة بين معسكرين: فهناك المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة في مواجهة المحور الصيني-الروسي الذي بات واضحاً بفعل الحرب الأوكرانية التي بلغت من الشمول درجةً أنّ الطاقة أصبحت أحد أقوى أسلحة الحرب الذي أفرز بدوره استقطاباً من نوع آخر يتكامل في أطرافه مع الاستقطاب الدولي الأشمل.

\* سكرتير ثانٍ / وزارة الخارجية العراقية.

ويبرز سلاح العقوبات الاقتصادية والمالية من جهة أخرى كسلاح آخر في هذه المواجهة الدولية على الأراضي الأوكرانية ويتعداها في آثاره إلى تحديد وضع الدولار في الأسواق العالمية، ممّا يشكّل مسألة أمن قومي لواشنطن وأحد أهم أسباب مكانتها القيادية (أو المهيمنة إن شئت) في النظام الدولي.

لذا، يمكن القول إنّ القضايا التي سيعرضها الجانب الأمريكي على طاولة البحث في زيارة وزير الخارجية العراقي د. فؤاد حسين إلى واشنطن هي:

أولاً: اتفاقية الإطار الإستراتيجي.

ثانياً: الطاقة إنتاجاً وتسويقاً.

ثالثاً: أزمة الدولار.

سنتناول في هذه الورقة تحليلاً لدوافع واشنطن وأهدافها من البحث في هذه القضايا الثلاث التي ستطغى على ملفات أخرى ستكون حاضرة في جدول أعمال الزيارة كالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والبيئة، والتعليم، والصحة، كما سنبحث في السبل الكفيلة بتعظيم مكاسب العراق من البحث في هذه الملفات، وبما يجعل مخرجات هذه الزيارة إيجابية للطرفين.

أولاً: اتفاقية الإطار الإستراتيجي.

ستكون اتفاقية الإطار الإستراتيجي على رأس جدول أعمال زيارة وزير الخارجية العراقي د. فؤاد حسين للمشاركة في أعمال اللجنة التنسيقية العليا لاتفاقية الإطار الإستراتيجي بمشاركة وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن)2.

قراءة دقيقة لنصوص اتفاقية الإطار الإستراتيجي -التي كتبت عام 2007 وتفاوض عليها الجانبان العراقي والأمريكي وصوّت عليها البرلمان العراقي في تشرين الثاني 3-2008، نجد أنّ الاتفاقية ترمي إلى شراكة طويلة الأمد، ممّا أكدته ديباجة الاتفاقية بالقول «يؤكد الجانبان الرغبة الصادقة في تأسيس علاقة صداقة طويلة الأمد استناداً إلى مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة». كما أنّ أهم أهداف الاتفاقية هو تأسيس علاقة تحالف إستراتيجي يتجاوز في مداه القضايا التكتيكية (من دون أن يغفلها)، بل ترك للجانبين

هامشاً للحركة مدعوماً بالحوار الكفيل بإزالة أي غموض قد يخض بعض المستجدات والضرورات التكتيكية التي ترقى أحياناً في أهميتها إلى مصاف القضايا الإستراتيجية. فعلى سبيل المثال، بعد سقوط الموصل عام 2014 بلغت درجة التنسيق بين بغداد وطهران حدّاً تجاوز حدود التنسيق بين بغداد وواشنطن، ولم تعترض واشنطن على ذلك التنسيق، مع أنّه أكسب طهران أوراقاً وظّفرتها في المفاوضات النووية، وأثمرت عن توقيع الاتفاق النووي عام 2015.

لذا، جاءت صياغة اتفاقية الإطار الإستراتيجي 4 التي سنعرض أهم بنودها بصيغة تحديد الخطوط العامة التي تجاوزت التفاصيل التي تركتها للجان المشتركة التي اتفق الجانبان على تأسيسها في القسم التاسع من الاتفاقية الذي حمل عنوان (اللجان المشتركة)، والتي تتفرّع إلى لجنة تنسيق عليا أوكلت إليها مهمة الإشراف على التنفيذ العام للاتفاقية، فضلاً عن تسوية الخلافات التي قد تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية، وتجتمع بصفة دورية وتشتمل على ممثلين عن الوزارات والجهات ذات العلاقة، ولجان تنسيق إضافية مشتركة، وفّق ما تقتضيه الحاجة، تتولى الإشراف على التنفيذ، وتتبع لجنة التنسيق العليا.

تتكون الاتفاقية من ديباجة وأحد عشر قسماً غطت معظم جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين وجاءت على النحو الآتي:

**القسم الأول، مبادئ التعاون الذي حدّد طبيعة الوجود العسكري الأمريكي، والنص في المادة (4) منه على عدم استخدام الأراضي والمياه والأجواء العراقية مراً أو منطلقاً لشن هجمات على بلدان أخرى، وألاً يكون للولايات المتحدة قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق. وبذلك يتضح أنّ هناك مبالغة غير مبررة في الجدل والتساؤلات حول طبيعة الوجود العسكري الأمريكي، وإمكانية استخدام الأراضي العراقية منطلقاً لشن هجمات على دول مجاورة.**

**القسم الثاني، التعاون السياسي والدبلوماسي، جاء مؤكداً على تعاون البلدين؛ لدعم الديمقراطية في العراق، وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، ودعم جهود العراق في إقامة علاقات إيجابية مع دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل.**

**القسم الثالث: التعاون الدفاعي والأمني، الذي أولى أهمية لأمن العراق واستقراره، وتعزيز قدرة الحكومة العراقية؛ لردع كل التهديدات الموجهة ضد سيادته وأمنه وسلامة أراضيه. على أن يكون التعاون في المجال الدفاعي بالاتفاق بين الطرفين ومن دون الإجحاف بسيادة العراق على**

أرضه ومياهه وأجوائه. كما يتضمن هذا القسم الاتفاق على انسحاب القوات الأمريكية، وتنظيم أنشطتها في وجودها المؤقت فيه.

ويُعدُّ **القسم الرابع** من الأقسام المهمة، ولكن المهملة في الوقت نفسه، والتي جاءت أكثر استفادة من سواها، وهو التعاون الثقافي، الذي جاء في ست فقرات تضمنت الاتفاق على التبادل الثقافي والتعاون في مجال التعليم والبحث العلمي والتدريب والزمالات الدراسية في إطار برنامج لبناء قادة المستقبل، وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة الأمريكية؛ لتفعيل مشاركة العراقيين المؤهلين في النشاطات العلمية التعليمية والثقافية. وتشجيع جهود العراق في مجال الرعاية الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان.

فيما كان **القسم الخامس** أطول الأقسام، وقد يكون أهمها على الإطلاق وهو التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة الذي تضمّن (14) مادة، وشدّدت على تعاون البلدين؛ لبناء اقتصاد عراقي مزدهر ومندمج في الاقتصاد العالمي عن طريق تشجيع الاستثمار، والتجارة، وتطوير قطاعات الكهرباء، والنقط، والغاز، والبنى التحتية، وتنمية النقل الجوي والبري والبحري، وتأهيل الموانئ العراقية، وتطوير القطاع الزراعي.

أمّا **القسم السادس** فقد تناول التعاون في مجال الصحة والبيئة، وهي من القطاعات المتدهورة جداً في العراق، وهي بحاجة إلى أن يوظف العراق الدعم الأمريكي لتحسينهما. وكذا الحال **للقسم السابع** بشأن التعاون في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، والتي تُعدُّ من القطاعات الحيوية في اقتصاد القرن الحادي والعشرين والعراق بحاجة إلى تنمية في هذين المجالين الحيويين. وجاء التعاون في مجال إنفاذ القانون والقضاء متضمناً في **القسم الثامن**، فيما تناول **القسم التاسع** اللجان المشتركة التي تتولى تنفيذ الاتفاقية، والتي من المفترض أن تجتمع بصورة دورية. وتضمن **القسم العاشر** الاتفاقيات والترتيبات التنفيذية والتي اتفق فيها الطرفان على إبرام اتفاقيات وترتيبات إضافية ووفق الحاجة على أن تكون هذه الترتيبات ملائمة للاتفاقية. و**القسم الحادي عشر** تضمن أحكاماً ختامية حددت العام 2009 عام سريان الاتفاقية والإجراءات التي بموجبها يمكن للطرفين أو أحدهما تعديل العمل بالاتفاقية أو إنهائها، وهي تقديم إخطار للطرف الثاني بعد عام من دخولها حيز التنفيذ.

بعد هذه القراءة السريعة لأهم بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي وأحكامها، إذ لا بدّ من

التساؤل عن دواعي الحذر، أو الشبهات التي تثار حول الاتفاقية، وتجعل الجانب العراقي يتجنب البحث والحوار حول الاتفاقية التي كتبت قبل حوالي (14) عاماً؟ لا سيّما أنّ الجانب الأمريكي ينظر إلى اتفاقية الإطار الإستراتيجي على أنّها الإطار الناظم للعلاقات العراقية الأمريكية 5، والتي بإمكان العراق أن يوظفها للنهوض بقطاعات الاقتصاد والطاقة والزراعة والتعليم وتقنية المعلومات، فضلاً عن تعزيز الأمن والحفاظ على سيادة العراق في مواجهة قوى إقليمية في الجوار العراقي تتصارع على النفوذ في المنطقة 6.

فضلاً عمّا تقدّم، نعتقد أنّ إدارة الرئيس «بايدن» لن تؤجل البحث في اتفاقية الإطار الإستراتيجي؛ وذلك لأسباب تتعلق بالاستقطاب الدولي الذي أشرنا إليه، والذي ضاقت في ظله المناطق الرمادية وأصبحت الخيارات محدودة، والخطوات محسوبة والعواقب قد تكون وخيمة. وهو ما يفيسّر الزيارة المفاجئة لمنسق البيت الأبيض (بريت مكغورغ) إلى بغداد، ولقائه بالسيد رئيس مجلس الوزراء العراقي للتباحث معه في قضايا تمحورت حول الطاقة وإصلاح القطاع المالي (حركة الدولار من العراق وإليه).

### ثانياً: الطاقة.

يبدو أنّ الطاقة -النفط والغاز تحديداً- ما تزال تفرض نفسها كسلاح فعال في المواجهات الدولية التي يكون أطرافها قوى كبرى تتصارع على السيادة والنفوذ في النظام الدولي، والتاريخ حافل بالأمثلة التي كشفت مرة بعد أخرى أهمية الطاقة في الحروب.

والحرب في أوكرانيا ليست استثناءً، فمنذ اللحظة الأولى لاندلاعها كان سلاح الطاقة حاضراً فيها وبقوة، إذ عوّل الرئيس «فلاديمير بوتين» على ورقة الطاقة وخصوصاً الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي؛ لشنق الصف الأوروبي والأطلسي في مواجهة السياسات الروسية 7.

وفي ظل التعرّض الأوروبي والأطلسي عموماً في البحث عن بدائل معقولة وفعالة للغاز الروسي ترى أنّ الولايات المتحدة والدول الأوروبية شرعت في رحلات دبلوماسية مكوكية، وطرقت كل السبل لتعويض الغاز الروسي، الذي توقفت أوروبا عن استيراده ضمن حزم العقوبات التي فرضتها القوى الغربية على روسيا؛ رداً على غزوها لأوكرانيا في 24/2/2022.

ولأنّ المواجهة مع روسيا ستطول حتى بعد أن تضع الحرب في أوكرانيا أوزارها، فإنّ الطاقة

ستكون أحد أهم أدوات إدارة الصراع بين الغرب وروسيا، الأمر الذي تكشفه الجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة والدول الأوروبية، والتي كان العراق جزءاً مهماً فيها، سواءً الزيارة المفاجئة لمنسق البيت الأبيض «بريت مكغورغ» رفقة المنسق الرئاسي الخاص للبنية التحتية العالمية وأمن الطاقة «أموس هوشتاين» إلى بغداد في 16/1/2023، ولقائهما رئيس الوزراء العراقي السيد «محمد شياع السوداني»، وإجراء مباحثات مع الأخير تناولت الطاقة -ضمن قضايا أخرى-؛ أم المباحثات التي أجراها المستشار الألماني «أولاف شولتز» في استضافته لرئيس الوزراء العراقي في 13/1/2023، وناقشت إمكانية أن يقوم العراق بتصدير الغاز إلى ألمانيا، أو تلك التي أجراها الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» مع السيد السوداني في باريس في 26 من الشهر نفسه 9.

تأتي دبلوماسية الطاقة الغربية التي تستهدف العراق؛ لتأمين حاجات أوروبا من الطاقة، وجعل العراق أحد المصادر البديلة عن مصادر الطاقة الروسية، ومن ثمّ تفويت الفرصة على موسكو في استخدام ورقة الطاقة في المواجهة مع الغرب التي ستعدى أوكرانيا إلى ساحات ومجالات أخرى، لا سيّما في ظل قرار أوبك بلس في تشرين الأول عام 2022، وقد حُقِّض الإنتاج بواقع مليونين برميل في الشهر، ممّا حَمَلت الولايات المتحدة مسؤوليته الرياض وعدّته لصالح موسكو 10، التي يستخدم الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً في مواجهتها وحلفائها سلاح العقوبات التي يشكل الدولار ذخيرته الأساسية بوصفه عملة التداول والاحتياطي العالميين، وهو ما سيكون من القضايا المهمة على طاولة البحث في زيارة وزير الخارجية العراقي د. فؤاد حسين إلى واشنطن.

إنّ عرض العراق كبديل محتمل عن الطاقة الروسية يتطلّب زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي إلى حوالي (8) مليون برميل في اليوم الواحد، إلى جانب استغلال الغاز المصاحب، وتشغيل حقول الغاز الطبيعي، وهو ما يشكّل فرصة لقطاع الطاقة العراقي؛ للاستعانة بالخبرات والتقنيات الغربية للمساعدة في هذا المجال.

### ثالثاً: أزمة الدولار.

تلجأ الولايات المتحدة إلى العقوبات؛ لإدارة معظم صراعاتها وللضغط على خصومها ومنافسيها، وتعديل سلوكهم بما يتناسب والمصالح الأمريكية. وتعتمد فعالية سلاح العقوبات على حجم الاقتصاد الأمريكي الذي يسهم في منح الولايات المتحدة ورقة منح، أو منع الوصول إلى السوق الأمريكية أداة للضغط على منافسيها وخصومها وهي السياسة التي نفذها ترامب تنفيذاً



فعالاً فيما عُرفَ بـ(الحرب التجارية) مع الصين 11.

وبحكم حجم اقتصادها الذي يقدر بـ(24%) من الاقتصاد العالمي؛ لمكانة الدولار الذي يشكّل دعامة النظام المالي والنقدي الدولي وأحد أقوى أسس الهيمنة الأمريكية 12، فإنّ تأثير سلاح العقوبات المالية أصبح موازياً لفعال أقوى الأسلحة تدميراً، لا سيّما في ظلّ تكامل إجراءات (مثلث القتل المالي) المتمثلة في بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، وسياساته النقدية إلى جانب وزارة الخزانة الأمريكية، ونظام (SWIFT) للتعاملات المالية العابرة للحدود المرتبط بصندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه واشنطن.

في ظل الاستقطاب الدولي الذي أشرنا إليه، والعقوبات التي فرضتها واشنطن على طهران؛ بسبب برنامجها النووي، فضلاً عن تلك التي فرضتها؛ بسبب دور طهران (المزعوم) في تزويد روسيا بالطائرات المسيرة التي تستخدمها موسكو في حربها في أوكرانيا. تعتقد واشنطن أنّ طهران استطاعت الحصول على العملة الصعبة (الدولار) والالتفاف على العقوبات بالتعاون مع العراق، لذ أقر مجلس الاحتياطي الفيدرالي ضوابط صارمة على المعاملات الدولية بالدولار للبنوك العراقية منذ تشرين الثاني من العام 2022، وأشار تقرير لوكالة رويترز في 24/1/2023 إلى أنّ الخطوات التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي بحق العراق، والتي ترتبط بالدولار هدفها «وقف تهريب العملة الأجنبية إلى إيران 13، هذه الضوابط الصارمة على حركة الدولار من العراق وإليه قد أدّت إلى تدهور قيمة الدينار العراقي، وارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية، الأمر الذي إن استمر سيضع الحكومة العراقية الحالية التي ولدت بعد مخاض عسير، على المحك. لا سيّما أنّ إمكانية فرض عقوبات على العراق واد جداً، إن لم تصل الحكومة العراقية مع واشنطن إلى حل وسط بخصوص أزمة الدولار، وهو أمر سيكون -ولا شك- من أولويات أعمال اللجنة التنسيقية العليا لاتفاقية الإطار الإستراتيجي التي ستعقد أعمالها في واشنطن بمشاركة السيد وزير الخارجية العراقي د. فؤاد حسين في شباط المقبل.

وللوصول إلى حل وسط في هذا المجال بالإمكان البحث عن آلية لتسديد مستحقات الجانب الإيراني من واردات الغاز، عبر استنساخ تجربة النفط مقابل الغذاء التي عملت بها الأمم المتحدة والعراق في تسعينيات القرن العشرين حينما كان العراق خاضعاً للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق عقب غزو الكويت. وبذلك نكون سدّنا الديون المستحقة للجانب الإيراني (على صورة بضائع وسلع أساسية)، ومن جهة أخرى نتجنّب سيناريو العقوبات التي ستقترن باستمرار تدفق الدولار من بغداد إلى طهران.

## الخاتمة:

تعقد اللجنة التنسيقية العليا لاتفاقية الإطار الإستراتيجي أعلمها في ظرف دولي حساس، يسوده الاستقطاب وانحسار مناطق الحياد، فإنَّ اتِّباع الحذر مطلوب في ظل انعدام البدائل التي يمكن أن يلجأ إليها العراق في حال صنفته واشنطن في المعسكر الآخر 14. وستكون زيارة السيد وزير الخارجية العراقي إلى واشنطن فرصة للحوار ومحاولة الوصول إلى حلول وسط في إطار تفعيل اتفاقية الإطار الإستراتيجي التي يمكن أن تشكل نافذة للعراق للتهوض بواقعه على الصعد كلها.

## الاستنتاجات:

1. قلَّص الاستقطاب الدولي الراهن من الخيارات والبدائل المتاحة، لذا يجب الحذر في انتقاء البدائل وإجراء حسابات دقيقة قائمة على القراءة الواقعية للبيئة الدولية الراهنة، ولوضع العراق السياسي والاقتصادي والأمني.
2. إنَّ توقيت الزيارة بالتزامن مع أجواء الصراع الدولي الذي أفرزته الحرب الأوكرانية، فضلاً عن القضايا التي ستكون محور الزيارة (اتفاقية الإطار الإستراتيجي، وقطاع الطاقة، وأزمة الدولار) يجعلها ذات أهمية فائقة.
3. قد تمهِّد الزيارة إلى زيارة رئيس الوزراء العراقي السيد محمد شياع السوداني إلى واشنطن التي من المتوقع أن تكون في آذار المقبل للمشاركة في قمة الديمقراطيات التي ستُعقد في واشنطن.
4. تعتمد المرحلة المقبلة للعلاقات على هذه الزيارة، لذا يجب أن تكون هذه الزيارة مصحوبة بإدراك صانع القرار العراقي بأهمية التوقيت، والحقيقة أنَّ لا مجال للحياد في ظل أجواء الاستقطاب الدولي الراهن.

## التوصيات:

- 1.** على صانع القرار العراقي أن يضع في حسبانته أن خيار الحياد قد يكون مكلفاً، إذ قد تفسّره واشنطن على أنه اصطفاً إلى جانب المعسكر الآخر، بما قد يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية على العراق، سنوّدي - بلا شك - إلى انهيار الاقتصاد العراقي.
- 2.** يجب أن تهدف هذه الزيارة إلى تمتين أواصر التحالف مع الولايات المتحدة وإرسال رسائل واضحة لا تحتمل الشك أو التأويل، بخصوص خيار العراق الإستراتيجي في التحالف مع الولايات المتحدة، لا سيّما أن السيد رئيس الوزراء العراقي قد أرسل رسالة إيجابية إلى واشنطن بشأن حاجة العراق إلى القوات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب والتدريب.
- 3.** إنَّ عرض العراق كبديل محتمل عن الطاقة الروسية يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي إلى حوالي (8) مليون برميل في اليوم الواحد، إلى جانب استغلال الغاز المصاحب، وتشغيل حقول الغاز الطبيعي، وهو ما يشكّل فرصة لقطاع الطاقة العراقي؛ للاستعانة بالخبرات والتقنيات الغربية للمساعدة في هذا المجال.
- 4.** لحل أزمة الدولار بالإمكان البحث عن آلية لتسديد مستحقات الجانب الإيراني من واردات الغاز، عبر استنساخ تجربة النفط مقابل الغذاء التي عملت بها الأمم المتحدة والعراق في تسعينيات القرن العشرين، حينما كان العراق خاضعاً للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق عقب غزو الكويت. وبذلك نكون سدّدنا الديون المستحقة للجانب الإيراني (على هيئة بضائع وسلع أساسية) ومن جهة أخرى نتجنّب سيناريو العقوبات التي ستقترن باستمرار تدفق الدولار من بغداد إلى طهران.
- 5.** أن يطالب العراق وواشنطن بدعمه في ملفات الخروقات التركية والإيرانية للسيادة العراقية، والوجود العسكري التركي على الأراضي العراقي، فضلاً عن ملفات أخرى.
- 6.** الطلب من واشنطن المساعدة في حل المشكلات العاجلة وفي مقدمتها بعد أزمة الدولار، ومشكلة الكهرباء والمياه، والنهوض بقطاعات الاقتصاد الأخرى، وخصوصاً الزراعة والصحة والبيئة التي تدهورت بفعل الإهمال.

المصادر:

1. Iraq abstains from voting against Russia in UN resolution, <https://www.kurdistan24.net/en/story/27467-Iraq-abstains-from-voting-against-Russia-in-UN-resolution.3/3/2022>.
2. اجتماع وفد الحكومة الأمريكية مع رئيس الوزراء العراقي <https://iq.usembassy.gov/ar/u-s-government-delegations-meeting-with-iraqi-prime-minister-al-sudani-ar/>
3. البرلمان يصادق على الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، <https://www.france24.com/ar/20081127-iraq-parliament-passes-landmark-us-security-pact>
4. انظر بنود اتفاقية الإطار الإستراتيجي
5. انظر لقاء السفارة الأمريكية في بغداد في برنامج حوار خاص على قناة التغيير بُثَّ على (يوتيوب) بتاريخ 24/1/2023.
6. انظر أحمد مطر: الحوار الإستراتيجي العراقي - الأمريكي تساؤلات لا بد منها؟ مركز البيان، 13/7/2020.
7. انظر أحمد مطر: مستقبل حلف الناتو في ظل الحلافات الأمريكية الأوروبية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين 2011.
8. Germany's Scholz hosts new Iraqi PM for energy talks, 13/1/2023 <https://www.dw.com/en/germanys-scholz-hosts-new-iraqi-pm-for-energy-talks/a-64374947>.

9. Iraqi Prime Minister meets Macron in Paris for energy and security talks, 26/1/2023, <https://www.rfi.fr/en/international/20230126-iraqi-prime-minister-meets-macron-in-paris-for-energy-and-security-talks>.
10. Faucon, B.& Said, S. (2022), OPEC+ Agrees to Biggest Oil Production Cut Since Start of Pandemic, THE WALL STREET JOURNAL, October 5.
11. Zhang, J.J. (2022), The U.S.-China Trade War and the Tariff Weapon, Wilson Center, p,p 78-98.
12. Norrlof, C. (2014), Dollar hegemony: A power analysis, Review of International Political Economy, Vol. 21, No. 5, RIPE Focus on the International Currency System (October 2014), pp. 1042-1070.
13. 13- Rasheed, A. (2023), Iraqi PM walks diplomatic tightrope in crackdown on dollars smuggled to Iran, January 24, <https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqi-pm-walks-diplomatic-tightrope-crackdown-dollars-smuggled-iran-2023-01-23>. /
14. انظر أحمد مطر، الحوار الإستراتيجي العراقي - الأمريكي، مصدر سابق.